

فعالية الطاقات المتجددة كمدخل لضمان الأمن الطاقوي بالجزائر

د.داودي أحمد*

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 03.

الملخص:

إن التحولات التي شهدتها مفهومي الأمن والطاقة منذ نهاية الحرب الباردة، انعكست على مفهوم الأمن الطاقوي الذي لم يعد مرتبطا بوقف الإمدادات فقط، وإنما أصبح يشمل ابعاد جديدة، وبالنسبة للجزائر، فإن أمن الطاقة كان منذ الاستقلال جزءا لا يتجزأ من السيادة الوطنية والأمن القومي للدولة و بحكم التطور الذي يشهده قطاع الطاقة على المستوى العالمي وظهور الطاقات المتجددة، تريد الجزائر مواكبة هذا التوجه العالمي بهدف التنويع في مصادر الطاقة والحفاظ على الثروة النفطية.

الكلمات الدالة:الأمن الطاقوي ،الطاقات المتجددة، الربيع النفطي.

L'efficacité des énergies renouvelables en tant qu'approche pour garantir la sécurité énergétique en Algérie.

AhmedDAOUDI

Résumé :

Les transformations qu'a connue le concept de sécurité depuis la fin de la guerre froide avaient impacté tous les domaines entre autre énergétique, qui n'est plus lié à l'arrêt des approvisionnements seulement, mais inclut d'autre dimensions. Pour l'Algérie, la sécurité énergétique a été depuis l'indépendance, partie intégrante de la souveraineté nationale et de la sécurité nationale de l'État, aujourd'hui et avec l'émergence des énergies renouvelables, l'Algerie veut s'adapter au contexte mondial dans le but de diversifier ses sources d'énergie et de préserver sa richesse pétrolière.

Mots clefs : Sécurité énergétique, Energie renouvelables, Rente Pétrolière

The effectiveness of renewable energies as an approach to ensuring energy security in Algeria

Ahmed DAOUDI

Summary:

The transformations that the concept of security has undergone since the end of the Cold War have impacted all areas, including the energy sector, which is no longer solely related to the interruption of supplies but encompasses other dimensions. For Algeria, energy security has been an integral part of national sovereignty and state security since independence. Today, with the emergence of renewable energies, Algeria aims to adapt to the global context with the goal of diversifying its energy sources and preserving its oil wealth.

Keywords: Energy security, Renewable energy, Oil rent.

مقدمة:

ظهر مفهوم أمن الطاقة خلال الحرب العالمية الأولى، ويعد ونستون تشرشل (Cherchell Winston) أول من طرح تعريفا لهذا المفهوم، حيث أشار إلى أن "أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط." غير أن مفهوم الأمن الطاقوي شهد تطورا في مساره، ففي البداية ظهرت المقاربة التقليدية المبنية على توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع وبشكل يمنع حدوث أزمة الطاقة في بلد معين. وقد أثبتت أزمات الطاقة التي حدثت في القرن العشرين أنها كانت مرتبطة أساسا بنقص الإمدادات، الأمر الذي رسخ فكرة أن توافر العرض هو الذي يحقق الأمن الطاقوي^[1].

إن التحولات التي شهدتها مفهومي الأمن والطاقة منذ نهاية الحرب الباردة، انعكست على مفهوم الأمن الطاقوي الذي لم يعد مرتبطا بوقف الإمدادات فقط، وإنما أصبح يشمل مسألة التأمين (وطنية الطاقة) التي انتشرت في الدول النامية، بحيث أن 80% من مصادر الطاقة التقليدية هي موجودة تحت سيطرة الحكومات. وفي نفس الوقت بدأت الدراسات الأكاديمية المتخصصة تهتم بالعوامل المؤثرة في أمن الطاقة، وأبرزها: عدم الاستقرار السياسي، النزاعات المسلحة، القرصنة، الجماعات

المسلحة، وكذلك الكوارث الطبيعية. وبصفة إن الأمن الطاقوي لدى الدول الغربية المتقدمة يرتبط بتنوع مصادر الطاقة، وتنوع واردات الطاقة، وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، وضمان الأسعار الرخيصة. في المقابل نجد أن الدول المصدرة للطاقة تركز على التأمين وسيطرة الدولة على مصادرها الطاقوية^[2].

وبالنسبة للجزائر، فإن مفهوم أمن الطاقة تم التعامل معه منذ الاستقلال بكونه جزءا لا يتجزأ من السيادة الوطنية والأمن القومي للدولة. ولهذا قامت الحكومة بتأسيس شركة سوناطراك منذ سنة 1964 ثم تأمين المحروقات يوم 24 فبراير 1971. وقد كان قرار التأمين قرارا استراتيجيا اتخذه الرئيس الراحل "هواري بومدين" بهدف استكمال السيادة الوطنية على كل الثروات والموارد التي تتمتع بها الجزائر، وفي نفس الوقت جاء متناغما مع المسار التنموي الذي انطلقت فيه الجزائر في تلك الفترة. لكن بحكم التطور الذي يشهده قطاع الطاقة على المستوى العالمي وظهور الطاقات المتجددة، نلاحظ أن صانع القرار في الجزائر يريد مواكبة هذا التوجه العالمي بهدف التنوع في مصادرها الطاقوية والحفاظ على ثروتها النفطية.

1. واقع الأمن الطاقوي في الجزائر:

تعتمد الجزائر في أمنها الطاقوي على المصادر التقليدية للطاقة بصفة أساسية (البترول، والغاز الطبيعي)، فالاحتياطيات النفطية قدرت بنحو 12.2 مليار برميل، وهي تشكل 0.9% فقط من الاحتياطي العالمي مما يدل على ضعف الاكتشافات المحققة والمصرح بها في السنوات السابقة^[3] وبالنسبة للغاز الطبيعي، فإن الاحتياطيات الجزائرية قدرت بحوالي 4504 مليار متر مكعب، حيث تحتل المرتبة العاشرة عالميا^[4]. وهي تمتلك كذلك احتياطيات ضخمة من الغاز الصخري تتجاوز 19 ألف مليار متر مكعب، مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة عالميا.

يساهم قطاع المحروقات في تلبية كامل الاحتياجات الوطنية من الطاقة، حيث بلغ الاستهلاك الوطني لسنة 2013 ما يعادل 52 مليون طن مكافئ نفط^[5]. وقد ارتفع الاستهلاك الوطني للطاقة من 30.1 مليون طن مكافئ نفط في سنة 2000 إلى 50.9 مليون طن مكافئ نفط في

سنة 2012[6]. كما عرف الاستهلاك الوطني للمنتجات النفطية نموا قويا، حيث ارتفع من 8.1 مليون طن في سنة 2000 إلى 13.4 مليون طن في سنة 2008 أي بمعدل يقدر بـ 7% سنويا[7]. وخلال نفس الفترة شهدت الجزائر ارتفاعا في الاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية بنسبة 5.8% سنويا، وفي نفس الوقت ارتفع إنتاج الكهرباء بنسبة 6% سنويا من سنة 2000 إلى سنة 2008[8]. من جهة أخرى، سجل الاستهلاك الوطني للغاز الطبيعي خلال الفترة السابقة الذكر معدل نمو سنوي يقدر بنسبة 3.1% أي بمتوسط سنوي قدره 22 مليار متر مكعب، حيث سجلت سنة 2008 ارتفاعا يقدر بنسبة 4.4% بالمقارنة مع سنة 2007، أي هناك استهلاكاً إجماليا يقدر بنحو 25 مليار متر مكعب[9].

تشير المعطيات الرقمية السابقة الذكر إلى التزايد المستمر في استهلاك الطاقة في الجزائر، الأمر الذي يفرض وجود سياسة طاقوية لها القدرة والفعالية في تأمين توفير الطاقة. ولهذا فقد اتبعت الجزائر منذ الاستقلال سياسة تدرجية في ضمان أمنها الطاقوي، حيث قامت الدولة بتأمين المحروقات في سنة 1971 الذي كان بمثابة استكمال وضع السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية للبلاد وجعلها ملكا للمجموعة الوطنية. ومنذ بداية الألفية الثالثة اتجهت الدولة إلى توسيع الاكتشافات النفطية بهدف رفع الإنتاج والاحتياطيات، وهذا بالشراكة مع الشركات الأجنبية أو بالاعتماد على شركة سوناطراك. من جهة أخرى بدأت الدولة مؤخرا في ولوج ميدان اكتشاف الغاز الصخري في عدة مناطق بالجنوب، وهذا بهدف تطوير القدرات الطاقوية للبلاد.

إن تزايد استهلاك الطاقة بفعل عوامل بشرية واقتصادية دفع الدولة إلى استيراد بعض المنتجات النفطية كالبنزين والوقود بقيمة تقارب 4 مليار دولار سنويا خلال السنوات الأخيرة، حيث يشكل هذا الأمر تحديا كبيرا بالنسبة للحكومة الجزائرية. يضاف إلى ذلك المخاطر التي يتضمنها استغلال الغاز الصخري على البيئة والمياه الجوفية وصحة الإنسان، مما أدى إلى تنامي الأصوات المعارضة للغاز الصخري خاصة لدى سكان الجنوب. وبالتالي، فإن هذه العوامل والمعطيات ستدفع بصانع القرار إلى الاستثمار في الطاقات البديلة والنظيفة كخيار استراتيجي لتعزيز الأمن الطاقوي للبلاد في ظل الحسابات الجيوسياسية التي تشهدها البيئة الدولية.

2. نحو تحوّل الأمن الطاقوي في الجزائر من النفط إلى الطاقات المتجددة:

تشير الكثير من الدراسات إلى أن إنتاج النفط سيتناقص في السنوات القادمة نتيجة نضوب حقوله في العديد من مناطق العالم، وهو ما جعل الدول تبحث عن مصادر بديلة له لضمان ديمومة أمنها الاقتصادي المدمن على النفط، وفي نفس الوقت ضمان أمنها الطاقوي بعد زوال البترول. في هذا السياق، تعتبر الجزائر من بين الدول المعنية بتنمية الطاقات المتجددة^[10]. فهذه الأخيرة تساعد على تعويض جزء مهم من طاقة المحروقات التقليدية بطاقة نظيفة وغير قابلة للنضوب، أي تعويض فجوة نضوب البترول، والمساهمة في الحفاظ على الاحتياطيات البترولية، لأن الاحتياطيات النفطية الجزائرية محدودة وفق المؤشرات الحالية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك الذي يقتضيه النمو الاقتصادي والنمو السكاني^[11].

ولهذا فالتحديات المستقبلية التي يفرضها الأمن الطاقوي، تفرض على الدولة الجزائرية تبني استراتيجية طاقوية تضمن تغطية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة بالاعتماد على مصادر أخرى غير قابلة للزوال. وفي هذا السياق، توفر الطاقات المتجددة العديد من الخيارات المتنوعة يأتي في مقدمتها الطاقة الشمسية باعتبار أن الجزائر تستقبل ما يزيد عن 3 آلاف ساعة شمس، والتي يمكن تحويلها باستعمال التكنولوجيا إلى طاقة حرارية أو طاقة كهربائية. ففي سنة 1998 بدأت أول قرية تسير بالطاقة الشمسية في الجنوب الجزائري بطاقة إنتاج كهربائية تقدر بنحو 30.7 ألف كيلوواط، ثم ارتفعت إلى 725.5 ألف كيلوواط في سنة 2002، حيث يتم توفير الكهرباء لحوالي ألف مسكن في 20 قرية من الجنوب^[12].

وفي 3 نوفمبر 2007 تم الإعلان عن بناء المحطة الكهروشمسية لحاسي رمل التي تعد محطة هجينة تستعمل الطاقة الشمسية والغاز الطبيعي لإنتاج 180 ميغاواط في المنطقة الغازية حاسي رمل حيث تعد الأولى من نوعها على المستوى العالمي، بالإضافة إلى إنشاء أربعة محطات أخرى طاقة كل واحدة منها 400 ميغاواط^[13].

تندرج هذه المحطات في مجال الطاقة الهجينة التي ستساهم في حماية الاحتياطات الجزائرية من الغاز الطبيعي التي استنزفت منها حوالي 48% جراء استعمال الغاز في إنتاج الكهرباء. وبالتالي أصبح الاعتماد على الطاقة الشمسية يشكل خيارا استراتيجيا في ظل ارتفاع تكلفة إنتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي مع ارتفاع استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر إلى حوالي 30 ألف ميغاواط سنويا، مع العلم أنه يمكن الاعتماد على 9 آلاف ميغاواط سنويا كطاقة ناتجة من الخلايا الشمسية^[14].

إن التحديات التي أصبح يفرضها الأمن الطاقوي في عالمنا المعاصر، دفع الدولة الجزائرية إلى وضع البرنامج الوطني للطاقات المتجددة (2011-2030) الذي يتضمن بناء قدرة ذات أصول متجددة تبلغ 22 ألف ميغاواط منها 12 ألف موجهة لتغطية الطلب الوطني و10 آلاف موجهة للتصدير. كما يتضمن البرنامج انجاز 60 محطة شمسية كهروضوئية وشمسية حرارية وحقول لطاقة الرياح ومحطات مختلطة إلى غاية سنة 2020، فبحلول عام 2030 سيسمح هذا البرنامج بإنتاج 40% من الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية، وهذا بدوره سيكون مفتاحا لتنمية اقتصادية مستدامة^[15].

يظهر مما سبق ذكره، أن الاستراتيجية الجزائرية المستقبلية لبناء الأمن الطاقوي تستند إلى التسريع في تطوير الطاقة الشمسية، حيث يجري إطلاق مشاريع شمسية كهروضوئية بقدرة كاملة تبلغ حوالي 800 ميغاواط/ذروة إلى غاية سنة 2020، وكذلك انجاز مشاريع أخرى ذات قدرة 200 ميغاواط/ذروة خلال الفترة ما بين 2021-2030. وفي مجال الطاقة الشمسية الحرارية ستشهد تشغيل أربعة محطات بقدرة تخزين تبلغ 1200 ميغاواط، كما يتضمن البرنامج المخصص للفترة 2021-2030 إنشاء قدرة تبلغ 500 ميغاواط في السنة إلى غاية 2023 ثم 600 ميغاواط في السنة إلى غاية 2030. وفي مجال طاقة الرياح تم تأسيس أول محطة هوائية بقدرة 10 ميغاواط بأدرار (2011-2013)، لتليها محطتين هوائيتين بقدرة 20 ميغاواط (2014-2015)، وهناك مخطط لإنجاز محطات أخرى بقدرة 1700 ميغاواط خلال الفترة 2016-2030^[16]. وفي يوم 16 يناير 2017 كشف المدير العام لمركز تنمية الطاقات المتجددة عن التحضير لإنجاز

أكبر محطة من الطاقة الشمسية "الفتوفلتاويك" المركزة بسعة 30 كيلو واط في وحدة البحث بولاية غرداية، وبها يتم التركيز للإشعاع الشمسي مع نظام متحرك متابع لحركة الشمس^[17].

بناء على ما سبق ذكره، يظهر أن اهتمام الدولة الجزائرية بالطاقات المتجددة كمصدر للطاقة النظيفة والأمنة نابع عن رؤية مستقبلية تمس الأمن الطاقوي للبلد وفق ثنائية تلبية احتياجات الحاضر وتوسيع خيارات المستقبل، وتوفير الطاقة للسكان لاسيما في المناطق النائية والريفية، والمحافظة على الموارد الطبيعية والاحتياطات النفطية، وخلق فرص لتصدير الكهرباء^[18]. ويعني هذا أن الطاقات المتجددة ستمكن الجزائر كبلد منتج ومصدر من زيادة إيراداتها المالية من أسواق الطاقة في المستقبل البعيد، حيث تعد هذه المداخل شرطا أساسيا لضمان أمنها الاقتصادي وتمويل عملية التنمية وتطوير المشاريع الطاقوية. وفي نفس الوقت، ستمكنها من إطالة عمر الاحتياطي النفطي والغازي بالنسبة للأجيال القادمة^[19].

2. الطاقات المتجددة كمورد إستراتيجي لتعزيز المكانة الدولية للجزائر في مجال الطاقة (مشروع ديزرتيك نموذجا):

ورد في تقرير برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة صادر في شهر جوان 2007، بأن الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة بلغت 100 مليار دولار في سنة 2006 بفعل المخاوف من تنامي ظاهرة الاحتباس الحراري. وقد أنجزت 75% من هذه الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، في حين توزعت 25% على باقي دول العالم^[20]. وتشير وكالة الطاقة الدولية أن مصادر الطاقات المتجددة (طاقة الرياح والطاقة الشمسية) ستشكل ثلث إجمالي إنتاج الكهرباء بحلول سنة 2035 على المستوى العالمي، وهذا يعني أن العالم يتجه تدريجيا للاعتماد على الطاقة المتجددة كمصدر رئيسي لإنتاج الكهرباء. ومما يعزز هذا التوجه انخفاض تكاليف التكنولوجيا والدعم المستمر للطاقات المتجددة، إذ تلقت دعما ماليا مقداره 88 مليار دولار على مستوى العالم في سنة 2011، وسيرتفع ذلك إلى 240 مليار دولار في عام 2035^[21].

في هذا السياق، يبرز مشروع الطاقة الشمسية الأوربي في الصحراء الكبرى (Desertec) الذي يمتد انجازه إلى غاية 2050، حيث يبدو هذا المشروع الأكثر طموحا وقدرة على إحداث تغيير استراتيجي في علاقات الطاقة الدولية والإقليمية (عربيا، متوسطيا، أوربيا). ويتمثل هذا المشروع الذي خطط له في سنة 2003 في إقامة شبكة مترابطة يجري تزويدها بالكهرباء من محطات شمسية ورياح تمتد من المغرب إلى السعودية، مروراً بالجزائر وتونس وليبيا. وتولّد هذه المحطات الطاقة وتنتجها، وتصدّر الجزء الأكبر منها عبر كابلات بحرية نحو أوربا. يهدف مشروع ديزرتيك إلى توفير ما بين 15% إلى 20% من احتياجات السوق الأوربية من الكهرباء، وبكميات تقدر بنحو 550 جيجاواط خلال 40 سنة بتكلفة 570 مليار دولار، وبمشاركة بنوك وشركات طاقة أوربية كبرى^[22].

إن مشروع ديزرتيك يجعل من الجزائر تحظى بمكانة حيوية لدى الأوربيين باعتبارها تتوفر على حجم أكبر من الطاقة الشمسية، فقد قامت الوكالة الفضائية الألمانية بدراسة كشفت فيها بأن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، حيث تدوم الإشعاعات الشمسية فيها 3000 ساعة سنوياً، وهو أعلى مستوى لإشراق الشمس على المستوى العالمي. وقد دفع هذا الأمر الحكومة الألمانية إلى إقامة مشاريع استثمارية مشتركة مع الجزائر، حيث تم الاتفاق بين البلدين في ديسمبر 2007 لإنتاج 5% من الكهرباء اعتماداً على الطاقة الشمسية، ونقلها إلى ألمانيا عبر ناقل كهربائي بحري مروراً بإسبانيا. يضاف إلى ذلك، المشروع المتعلق بصنع الألواح الشمسية في منطقة الرويبة الذي دخل حيز الإنتاج سنة 2012 بقدرة سنوية تتراوح ما بين 50 إلى 120 ميغاواط، حيث يكون موجهاً للتصدير مع مخطط آخر لإنتاج 20% بحلول العام 2020. وتجدر الإشارة كذلك، إلى أن الجزائر تمتلك أكبر حجم من الطاقة الشمسية في حوض البحر الأبيض المتوسط تقدر بأربع مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة، وفي الوقت ذاته يشكل 60 مرة من حاجة الدول الأوربية للطاقة الكهربائية^[23].

في 7 ديسمبر 2010 قام رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" بزيارة إلى ألمانيا، عبّر فيها عن رغبة الجزائر الانخراط في مشروع ديزرتيك، فالجزائر تعد أهم حلقة في المشروع بالنظر لقدراتها

وتجربتها في مجال الطاقات المتجددة، لكن رغم ذلك أبدت الحكومة الجزائرية بعض التحفظات تتعلق بكيفية تمويل المشروع وشروط إقامة المحطات في الدول المعنية. ومهما يكن الأمر، فإن الصحراء الجزائرية تعتبر جزءا من هذا المشروع، مما يعنى أن الجزائر ستبقى شريكا استراتيجيا لتأمين الطاقة بالنسبة لأوروبا على المدى المتوسط والبعيد^[24]. فالجزائر باعتبارها بلدا منتجا ومصدرا للطاقة، يمكنها الاستثمار الجيد في الطاقات المتجددة واستخدامها في المستقبل البعيد لضمان بقاء علاقة تبعية طاقوية لها من طرف الدول الأوروبية كدول مستهلكة، وهي بهذا ستتمكن من تعزيز مكانتها الطاقوية لدى الأوروبيين من جهة، ومن جهة أخرى يمكنها أن تستخدم سلاح الطاقة كأداة سياسية ودبلوماسية في علاقاتها الخارجية^[25].

بناء على ذلك، فإن الطاقات المتجددة تعتبر حاليا أهم المصادر الطاقوية المستقبلية التي يمكن أن تدعم المكانة الجيوإستراتيجية للدولة الجزائرية في محيطها الإقليمي والدولي، ولاسيما في ما يتعلق بالطاقة الشمسية التي أصبحت تجلب اهتمام الشركات العالمية. ولهذا تبقى الجزائر من أبرز الدول المرشحة لدى الخبراء لتلعب دورا رئيسيا وفعالا في معادلة الطاقة على المستوى العالمي^[26].

إن صانع القرار في الجزائر مطالب باستغلال الحاجة الأوروبية المتزايدة للطاقة على المدى المتوسط والبعيد، ورغبة بعض الدول الكبرى في التخلي عن الطاقة النووية على غرار ألمانيا، وكذلك يجب عليه استغلال تنامي التيارات السياسية (أحزاب الخضر) ومنظمات المجتمع المدني المدافعة عن قضايا البيئة في مختلف البلدان الأوروبية، حيث أصبحت هذه الفواعل تقوم بضغوطات كبيرة على الحكومات الأوروبية من أجل التحول الكلي نحو الطاقات المتجددة. كما ينبغي على السلطة الجزائرية الاستغلال الأمثل للعلاقات المتوترة بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي حول أزمة أوكرانيا، وسعي الأوروبيين للتخلص من التبعية للغاز الروسي، فهذا التوتر السائد بين الطرفين حاليا يعتبر فرصة ثمينة بالنسبة للجزائر كي تعزز مكانتها الطاقوية لدى الاتحاد الأوروبي الذي لن يجد بديلا آخر أحسن من منطقة شمال إفريقيا القريبة إليه جغرافيا.

3. الطاقات المتجددة بديل عن النفط لإعادة بناء الدولة الريعية في الجزائر

إن الحديث عن بناء الدولة الريعية يستوجب فهم المعاني والدلالات المرتبطة بهذا المصطلح الذي ظهر لأول مرة سنة 1970 بفضل المفكر الإيراني حسين مهدي في دراسة له بعنوان "التنمية الاقتصادية في الدولة الريعية: حالة إيران". وهو يعرف الدولة الريعية بأنها: «الدولة التي تتلقى وتستلم بشكل منتظم موارد مالية كبيرة من الربح الخارجي. والربح الخارجي بدوره يعرف بكونه ربح يدفع من قبل أفراد ومؤسسات أو حكومات خارجية لأفراد ومؤسسات أو حكومات دول محددة».^[27]

ويذهب حازم الببلاوي إلى التأكيد على أن الاقتصاد الريعي يعتمد بشكل أساسي على الموارد الخارجية التي تضمن استمرار الاقتصاد دون الحاجة إلى وجود قطاع إنتاجي كبير. وتكون الحكومة هي المستقبل الرئيسي للربح، حيث تلعب الدولة دورا مركزيا في توزيع الثروة على السكان. وهنا تبرز العقلية الريعية لدى الأفراد، حيث لا يرتبط الحصول على الدخل بالعمل، وإنما هو ربح سهل ومعزول باعتباره ليس ناتجا عن عملية إنتاجية منظمة^[28].

إن الحديث عن المقاربة الريعية لتحليل طبيعة الدولة في الجزائر تتطلب تحليل بنية الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بتبعيته الكبيرة للربح البترولي، حيث يشكل قطاع المحروقات بامتياز العمود الفقري للاقتصاد الوطني. فتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي على مستوى ميزان المدفوعات، واحتياطي الصرف، كلها جاءت بعد الارتفاع المتواصل لأسعار النفط، ولكن في المقابل الاقتصاد الحقيقي المنتج لم يشهد أي تطور ايجابي. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي المسجل منذ بداية الألفية الثالثة هو نمو هش يعتمد في جوهره على نمو قطاع المحروقات وليس الاستثمار في القطاع الإنتاجي، حيث يظهر ذلك جليا في حجم مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام^[29].

تبين الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء أن حجم مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام للجزائر مرتبط بتغير الأسعار، فعندما كانت أسعار البترول مرتفعة جدا خلال الفترة 2006-2008 تراوح حجم مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي ما بين 47.8% إلى 50.13% ولكن مع بداية الانخفاض التدريجي للأسعار في السوق الدولية للنفط في سنة 2009، تبعها انخفاض لمساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام لتتراوح ما بين 35.44% إلى 43.2% خلال الفترة 2009-2012^[30]. وبفضل تحسن أسعار النفط في الأسواق

العالمية ارتفع حجم مساهمة مبيعات النفط مرة أخرى إلى 50.34% من الناتج المحلي الخام في سنة 2013^[31].

بناء على ما سبق ذكره، يظهر أن الجزائر هي دولة ريعية تعتمد بشكل مطلق على مصدر طبيعي واحد وهو النفط الذي يهيمن على صادرات البلد بنسبة 98% ويشكل جزءا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي ما بين 35% إلى 50% وفي نفس الوقت نجده يساهم بنسبة 60% من إيرادات ميزانية الدولة. كما أن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل رئيسي على الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة في مختلف القطاعات بعد تحصيل الإيرادات النفطية، مع التركيز على القطاعات غير الإنتاجية. والسلطة الحاكمة هي التي تستلم الإيرادات المالية الناتجة عن تصدير النفط، وهي التي تقوم بتوزيعها بعد رسم سياسات عامة وفق منظورها الخاص.

إن التغيرات التي بدأت تطرأ على مصادر الطاقة التقليدية من حيث نضوبها خلال السنوات القادمة، خاصة إذا علمنا أن الاحتياطات الجزائرية من النفط ليست كبيرة جدا مقارنة مع دول الخليج العربي مثلا، إضافة إلى تزايد الاستهلاك الوطني للطاقة بفعل الارتفاع المتزايد للسكان ولوسائل النقل، وكذلك الحاجات المتزايدة للقطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة) مع الأخذ بعين الاعتبار تدهور أسعار النفط في المرحلة الحالية، كل هذه المتغيرات تجعل الدولة الريعية في الجزائر تواجه تحديات صعبة.

خاتمة:

يشهد العالم حاليا تحولا طاقويا شبيها بالتحول الذي حدث من عصر الفحم الحجري إلى عصر النفط، مع العلم أن التحول نحو الطاقات المتجددة ليس بالضرورة مرتبطا بنضوب النفط بقدر ما هو مرتبط بمصادر جديدة للطاقة أقل تكلفة وأقل ضررا على البيئة والإنسان، وتتسجم مع ما يسمى بالاقتصاد الأخضر.

في هذا السياق، يجب على الجزائر أن تواكب هذا التحول وتندمج فيه والاستفادة منه قدر الإمكان لاسيما فيما يتعلق باكتساب التكنولوجيا الحديثة المرتبطة بهذا النوع من الطاقة. إن هذا التحول من

مصادر الطاقة التقليدية إلى الطاقات المتجددة يجب أن يندرج في إطار استراتيجية تنموية شاملة يكون هدفها تحقيق الأمن بمختلف أبعاده ولاسيما البعد الطاقوي، ويكون هدفها كذلك المحافظة على مكانة الجزائر الاستراتيجية على المستوى الدولي في مجال إنتاج الطاقة وتصديرها، بما يسمح لها من تفعيل علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي التي تعد أهم مستورد للطاقة من الجزائر.

إن صانع القرار في الجزائر اليوم مطالب بالتخلي عن المقاربة الريعية في إدارة الموارد الطاقوية للبلاد، فالتحول نحو الطاقات المتجددة لا يجب أن يكون بمثابة تجديد للاقتصاد الريعي وإنما يجب أن يكون إحدى الخيارات الاستراتيجية لبناء القوة على المدى البعيد، فالعلاقات الدولية اليوم لم يعد فيها مجال للدول الضعيفة. وفي هذا السياق كذلك، يجب على صانع القرار في الجزائر أن يعيد النظر في أسلوب التعامل مع موضوع الطاقة، وذلك بوضع استراتيجية شاملة ومستقبلية وذات جودة، تتضمن بعدين أساسيين: الأول هو اعتماد آليات الحكامة في إدارة الموارد الطاقوية سواء كانت تقليدية أو متجددة، والبعد الثاني هو استثمار الطاقات المتجددة كوسيلة للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصادي الإنتاجي، وك مورد لإحداث تنمية اقتصادية مستدامة وفعالة.

الهوامش والمراجع:

- [1] خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وأثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014، ص52.
- [2] المرجع نفسه، ص ص56-59.
- [3] صباح براجي، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة، رسالة ماجستير، الجزائر، 2013، ص122.
- [4] كابي الخوري، بيانات أساسية عن النفط والطاقة في البلدان العربية والعالم، المستقبل العربي، عدد 384، ص213، 2011،
- [5] وزارة الطاقة والمناجم (الجزائر)، الطاقة والتعاون العربي، ص3، 2014.
- [6] المرجع نفسه، ص10.
- [7] وزارة الطاقة والمناجم (الجزائر)، حصيلة انجازات قطاع الطاقة والمناجم، ص49، 2009.
- [8] المرجع نفسه، ص ص81-82.
- [9] المرجع نفسه، ص89.

- [10] شهرزاد زغيب، حكيمة حليمي، الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل، المستقبل العربي، عدد 395، ص111، 2012.
- [11] عيسى مقلید، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2008، ص181.
- [12] المرجع نفسه، ص ص180-181.
- [13] سمير بن محاد، استهلاك الطاقة في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص78.
- [14] فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، عدد 11، ص153، 2012.
- [15] مداحي محمد، فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لما بعد المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، عدد 4، ص ص119-122، 2015.
- [16] صباح براجي، مرجع سابق، ص ص167-168.
- [17] محمد لهوازي، الجزائر تحضر بناء أكبر محطة للطاقة الشمسية، الشروق أونلاين، 16 يناير 2017: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/510986.html>
- [18] صباح براجي، مرجع سابق، ص ص168-169.
- [19] بعاسو عبد الجليل، رهانات الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي: دراسة في الأبعاد والتحديات، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص ص87-88.
- [20] زغبي نبيل، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2012، ص ص170-171.
- [21] وكالة الطاقة الدولية، دليل الطاقة العالمي: موجز تنفيذي، ص6، 2012.
- [22] باتر محمد علي وردم، فرص وإعدة: الطاقة المتجددة في العالم العربي، آفاق المستقبل، عدد 11، ص36، 2011.
- [23] فروحات حدة، مرجع سابق، ص153.
- [24] زغبي نبيل، مرجع سابق، ص ص173-174.
- [25] بعاسو عبد الجليل، مرجع سابق، ص88.
- [26] مداحي محمد، مرجع سابق، ص127.

[27]H. Mahdavy, «The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,» in: M. A. Cook (ed), Studies in Economic History of The Middle East, Oxford University, Oxford, 1970, p.428.

[28]HazemBeblawi, «The Rentier State in The Arab World,» in: HazemBeblawi, Giacomo Luciani (éd), The Rentier State: Nation, State and The Intégration of The Arab World, Croom Helm, London, 1987, pp.51-52.

[29]Samir Bellal, Essai Sur La Crise Régime Rentier D'Accumulation En Algérie: Une Approche En Termes De Régulation, Thèse De Doctorat, Université Lumière Lyon 2, 2011, p.91.

[30]Office National des Statistiques (Algérie), Annuaire Statistique de l'Algérie, p446, 2014.

[31]Office National des Statistiques (Algérie), L'Algérie en Quelques Chiffres, p65, 201